شرح وتحقيق (المفاعيل)

من مخطوط

"توضيح قطر الندى ، وبل الصدى"

للشيخ العلاّمة عبد الكريم الدبان الحيالي (رحمه الله)

م. م. يحيى ماجد شاحوذ علي ساجر الصيادي الرفاعي

كلية العلوم الإسلامية - الرمادي/ جامعة الأنبار

المقدمة

الحمدُ للهِ حمداً كما ينبغي لعظيمِ وجهِهِ ، وعزيزِ سلطانِهِ ، أن جعلنا مسلمين أولاً وآخراً ، وخصنا فيمن خصهم بخدمةِ الإسلامِ والمسلمين ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الخلقِ والمرسلين نبينا وسيدنا محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آلهِ وصحبهِ الطيبين الطاهرين (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) .

وبعد ...

فكانت الحاجة إلى الحفاظِ على القرآنِ الكريمِ من التصحيفِ والتحريفِ واللّحنِ السبب الأوّل والرئيس لنشوءِ الدراسات القرآنية ، التي كانت موضع اهتمام المسلمين منذ أن اتصل العرب بغيرِهم في المصرين الإسلاميين ((البصرة، والكوفة)) .

وكانت الدراسات القرآنية كثيرة ومتنوعة ، وكان علم النحو أحد هذه الدراسات ، بدأ أوّل أمرهِ بضبطِ أواخر الكلم في الآيات بالنقطِ الذي توصل إليهِ أبو الأسود الدؤلي ، في منتصف القرن الأوّل الهجري .

وبعد هذه المرحلة أَخَذَ الدرس النحوي يستقل ، واتسع موضوعه ، وغرضه، ووجد له دارسون مختصون بدؤوا يدرسون علم النحو لذاتهِ .

وكان منهجهم هو استقراء اللّغة وملاحظة الأساليب، فكان العلماءُ يخرجون إلى بوادي نجدٍ والحجازِ وتهامة ، يستقرون أهلها ويشافهونهم ويأخذون عنهم اللّغة الفصحى . وكان إلى جانبِ هذا كتاب الله تعالى الرافد الأوّل من روافدِ اللّغة العربيةِ الفصحى ، والمعين المعجز الذي لا ينضب ، وكذلك سنة نبيه محمد (ﷺ)، أفصح العرب .

وقد ساعَدَ كلّ ذلك علماء النحو، وعلى رأسِهم الخليل بن أحمد الفراهيدي على المضي شوطاً في الدراسات النحوية الناضجة التي كانت الأساس للدرسِ النحوي وجاءَ بعده تلميذه سيبويه الذي وضع كتابه "الكتاب" .

وتضافرت جهود العلماء الذين جاؤوا بعدهم على مرِّ العصورِ دراسةً ، وتأليفاً ، وشروحاً على مؤلفاتٍ ، وحواش ، وغيرها ؛ كان لكلٍّ ذلك دوره في تقعيدِ الدرس النحوي والحفاظِ عليهِ .

ومن بين أبرز هؤلاء العلماء العلاّمة المحقق ، فخر العربية ، أفضل من صنَّفَ من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعدِ العربيةِ والتطبيقِ عليها ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري النحوي (المتوفى سنة ٧٦١هـ)، الذي قال فيه ابن خلدون : ((مازلنا ونحن بالمغربِ نسمعُ أنَّهُ ظَهَرَ بمصر عالمٌ بالعربيةِ يقالُ له ابن هشام أنحى من سيبويه)) .

ولابن هشام الأنصاري العديد من المؤلفات والكتبِ ولاسيما ما يهتمُ منها بعلمِ النحو ـ وقد ذكرتها عند ترجمته (رحمه الله) في دراستي للجزءِ الأولِ من هذا المخطوط ـ ومنها : كتاب "قطر الندى ، وبل الصدى" وقد شرحه (رحمه الله) شرحاً أسماه "شرح قطر الندى ، وبل الصدى" ، وهو شرحٌ مهمٌ ومفيدٌ .

ولسنا نكتمُ أنَّهُ كانَ أكثرُ إفادة لأهلِ عصرهِ منهُ لنا اليومَ ، فقد كانوا أصبرُ على العلمِ منّا ، فما كان يَعيبُ كتاب "شرح القطر" وأمثاله عندهم أنَّهُ طويلُ النفسِ، ولا أنَّهُ كثيرُ الاستطرادِ ، ولا أنَّهُ معقدُ الجملةِ أحياناً ، ولا أنَّهُ يكثرُ من ذكرِ الاختلافات والإطالةِ في الردِّ عليها ، ولا أنَّهُ يستشهدُ بالشواهدِ الشعريةِ التي لا يخلو أكثرُها من غموضٍ في المعنى وعسرٍ في الإعرابِ .

وهو ـ كما معروف ـ كتابٌ نحوي يدرسُهُ الطلبة في المراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ فيما يخص الدرس النحوي .

إلاّ أنَّ الشيخ عبد الكريم الدبان (المتوفى سنة ١٩٩٣هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ وَجَدَ خلالَ سنوات تدريسه للّغةِ العربيةِ ، ولكتابِ "شرح قطر الندى" ، أنَّ طلابَ المراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ ـ فيما يخص الدرس النحوي ـ يجدون فيهِ صعوبةً من جراءِ الإكثار من ذكرِ الاختلافات والإطالةِ في الردِّ عليها ، وكذلك ما يتعلّق بالاستشهادِ بالشواهدِ الشعريةِ التي لا يخلو أكثرها من غموضٍ في المعنى وعسرٍ في الإعرابِ .

فوضَعَ (رحمه الله) شرحَهُ أو توضيحَهُ على هذا الكتاب "شرح قطر الندى ، وبل الصدى" ، وأسماه : "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى" ، الذي نحن بصددِ دراستهِ وتحقيقِهِ .

وقد جاءَ كتاب "التوضيح" ، وكما قال مؤلّفه في مقدمتِهِ ، تلبيةً لطلبِ تلاميذه، ولِما رآه (رحمه الله) من الفائدةِ في الطريقةِ والمنهجِ الّذين كان يتبعُهُما في تدريسِهِ للمادةِ .

فجاءَ كما أراده (رحمه الله) واضحاً وميسراً ، بعبارةٍ سهلةٍ ، واستشهد لمسائله بأمثلةٍ واضحةٍ . يسهلُ معها الإفادة منه .

وتوخى (رحمه الله) أنْ تكون الطريقة التي وضعَ عليها الكتاب نافعةً . وهي كذلك ــ إنْ شاء الله ــ فإنّا نرى أنّهُ شرحٌ وتوضيحٌ مهمٌ ذو فائدةٍ كبيرةٍ ولاسيما للمراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ والخاصة بالدرسِ النحوي ، وقد ذاع صيتُ هذا الكتاب وانتشر بين أوساط الطلبة والمتعلمين بشكلٍ كبيرٍ ، وقد دُرِّسَ في المدارسِ الدينيةِ ، ولاسيما إنَّ مؤلِّفَه (رحمه الله تعالى) من أكابرِ علماءِ العراقِ . والكتابُ سهلُ التناولِ والفهمِ لمادتِهِ ، لما يمتازُ بهِ ، بما ذكرته آنفاً .

أمّا دراستي لهذا الكتاب المخطوط "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى" ، فانقسمت على قسمين ، كالآتي :

القسم الأوّل :

الذي كان ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في اللّغةِ العربيةِ وآدابها ، مقدّماً إلى مجلسِ كليةِ العلومِ الإسلاميةِ بجامعة بغداد ، وذلك في عام (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م) ، وكان تحت إشراف الأستاذة الدكتورة بهيجة باقر الحسني (رحمها الله تعالى) ، وكان عملي في هذا الجزءِ من المخطوطِ هو الدراسة والشرح والتحقيق ، ويقع في بابين ، وكالآتي :

المقدمة :

الباب الأول : ويشتمل على ثلاثةِ فصولٍ :

الفصل الأول : وهو دراسة عن ابن هشام الأنصاري ، النحوي (ت ٧٦١هـ) صاحب كتاب "قطر الندى ، وبل الصدى" وشرحه .

الفصل الثاني : وهو دراسة عن المؤلِّف الشيخ عبد الكريم الدبان (ت ١٩٩٣م) ، صاحب كتاب "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى " . ويتضمن :

المبحث الأول: حياة الشيخ عبد الكريم الدبان الشخصية .

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني : ولادته ، ونشأته ، وحياته الخاصة ، والوظائف التي شغلها

المطلب الثالث : وفاته .

المبحث الثاني : حياته العلمية والروحية .

المطلب الأول : علومه ومنهجه .

المطلب الثاني : زهده وورعه .

المطلب الثالث : مؤلّفاته .

المطلب الرابع : مكانته بين العلماء .

المطلب الخامس : جهوده في الإصلاح .

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته .

المطلب الأول : شيوخه .

المطلب الثاني : تلامذته .

الفصل الثالث : وهو دراسة عن كتاب "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى" للشيخ عبد الكريم الدبان (رحمه الله تعالى) .

المبحث الأول: اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلّفه .

المطلب الأول : اسم الكتاب .

المطلب الثاني : صحة نسبته .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب "توضيح قطر الندى" .

المبحث الثالث : منهج الشيخ عبد الكريم الدبان (رحمه الله تعالى) في كتاب "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى" ، وشواهد الكتاب .

المطلب الأول : منهج الشيخ الدبان (رحمه الله تعالى) في كتاب "توضيح قطر الندى" .

المطلب الثاني : شواهد كتاب "توضيح قطر الندى" .

المبحث الرابع : ويتضمن :

المطلب الأول : وصف النسخ المخطوطة لكتاب "توضيح قطر الندى" .

المطلب الثاني : منهج التحقيق .

المطلب الثالث : نسخ مصورة من كتاب "توضيح قطر الندى".

الباب الثاني : ويتضمن نص الجزء الأوّل المحقق والمشروح من كتاب "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى" للشيخ عبد الكريم الدبان (رحمه الله تعالى) ، ويتضمن :

١. مقدمة المؤلِّف .
٢. الكلمة والكلام .
٣. علامات الاسم .
٤. علامات الفعل .
٥. علامات الحرف .
٦. المعرب والمبني .
٧. الأسماء المبنيّة .
٨. الأفعال المبنيّة .
٩. علامات الإعراب .
١٠. الأسماء الخمسة .
١١. المثنى .
١٢. جمع المذكر السالم .
١٣. جمع المؤنث السالم .
١٤. الممنوع من الصرف .
١٥. الأفعال الخمسة .
١٦. المضارع المعتل الآخر .
١٧. الإعراب التقديري .
١٨. نواصب المضارع .

١٩. جوازم المضارع .

٢٠. النكرة والمعرفة .

٢١. الضمير .

٢٢. العلم .

٢٣. اسم الإشارة .

٢٤. الاسم الموصول .

٢٥. المعرف بـ ((أل)) .

٢٦. المعرف بالإضافة .

٢٧. المبتدأ والخبر .

٢٨. باب النواسخ .

٢٩. كان وأخواتها .

٣٠. إنَّ وأخواتها .

٣١. لا النافية للجنس .

٣٢. ظنّ وأخواتها .

٣٣. الفاعل .

٣٤. نعم وبئس .

٣٥. النائب عن الفاعل .

٣٦. الاشتغال .

٣٧. التنازع .

هذا بالإضافةِ إلى الخاتمة ومجموعة الفهارس اللاّزمة للكتابِ .

هذا ما يخص الهيكل العام الذي قامَ عليه عملي في الجزء الأوّل من هذا الكتاب المخطوط "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى" .

القسم الثاني :

أمّا عملي على الجزءِ الثاني من مخطوط "توضيح قطر الندى ، وبل الصدى" ، فكالآتي :

قمت بتحقيقِ وشرحِ الجزء الثاني من المخطوطِ كاملاً ، وقسمتهُ على عدّةِ أقسامٍ ، كالآتي :

<u>الجزء الأوّل</u> : هو الجزء الأوّل من القسمِ الثاني يتناولُ موضوعَ المفاعيلِ ، وهي :

١. المفعول بهِ .
٢. المفعول المطلق .
٣. المفعول له .
٤. المفعول فيهِ ((الظرف)) .
٥. المفعول معه .

وهو موضوع بحثي المتواضع المُقدّم بين أيديكم .

وقد قدّمتُ لهُ وختمته بخاتمةٍ ومجموعة الفهارس اللّازمة .

وأرجو من العلي القدير أنْ يوفقني في مسعاي ، لإخراجِ هذا الكتاب كما أراد مؤلّفه (رحمه الله تعالى) أنْ يكون عليه ، ولتحقيق الهدف الذي وضع من أجلِهِ هذا الكتاب .

وأرجو من العلي القدير أنْ ينفع بهِ كما نفع بأصلِهِ ، أمس واليوم .

هذا وأرجو الإفادة ، ولمن أراد ...

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الباحث

المفاعيل

حكم المفاعيل النصب [١] ، وهي خمسة [٢] : ((المفعول بـه ، والمفعـول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه)) [٣] [٤] .

١. المفعول به [٥] :

هو ما وقع عليه [٦] فعل الفاعل [٧] ، مثل : ((أكلَ زيدٌ الطعامَ)) . والمراد بوقوع [٨] فعل الفاعل على المفعول بهِ ارتباطه بهِ بحيث لا يتعقـل إلّـا بتعقـل المفعول بهِ [٩] ، لذلك صحَّ أن تقول إنَّ : ((زيداً)) مفعول فـي مثـلِ : ((مـا ضربتُ زيداً)) ، أو ((لا تَضرِبْ زيداً)) [١٠] .

والفعل المتعدي [١١] [١٢] ثلاثة أنواع [١٣] :

نوعٌ ينصبُ مفعولاً واحداً كما في الأمثلةِ المتقدّمةِ . ونوعٌ ينصبُ مفعولين أصلُهما مبتدأً وخبراً ، وهو : ((ظنَّ وأخواتها)) ، وقد سبق بحثها ، أو ينصب مفعولين ليس أصلُهما مبتدأً وخبراً ، مثل : ((أعطيتُ الفقيرَ درهماً)) . ونـوع ينصب ثلاثة مفاعيل ، مثل : ((أخبرتُ زيداً القمرَ طالعاً)) [١٤] .

وقد أدرجَ صاحب " القطر " بحث المنادى في المفعول به [١٥] ، لأنَّ ((يا)) في قولك : ((يا عبدَ اللهِ ، بمعنى : أدعو)) [١٦] . لكنّي رأيتُ أن أُفرِدَ للمنـادى باباً خاصاً ، كما فَعَلَ كثيرٌ من النحاةِ ، هذا من جهةٍ ، ومن جهةٍ أُخرى فإنَّ بحث المنادى طويلٌ جداً كما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

٢. المفعول المطلق [١٧] :

هو مصدرٌ [١٨] فضلَّةٌ تسلَّط عليهِ عاملٌ من لفظهِ [١٩] ، مثـل : ((جلسـتُ جلوساً)) . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [٢٠] . أو من معناه [٢١] ، مثل : ((جلستُ قعوداً)) ، و((فَرِحتُ جَذَلاً)) . ولـيس مـن المفعول المطلق المصدر الذي يقع عمدةً في الكـلامِ [٢٢] ، مثـل : ((جلوسُـكَ مُريحٌ)) ، و((أعجبني كلامُك)) ، لأنَّ : ((جلوسُكَ)) مبتـدأ ، و((كلامُـك)) فاعل ، فليسا فضلتين[٢٣] .

والمفعول المطلق يُذكر في الكلامِ لتوكيدِ الفعل [٢٤] ، مثل : ((أكلتُ أكلاً))، و((نمتُ نوماً)) ؛ أو لبيان نوعه [٢٥] ، مثل : ((جلستُ جلوسَ الخائف))، و((وقفتُ وقْفَةَ المُتحيّر)) [٢٦] [٢٧] [٢٨] .

وقد يُذكر لأغراضٍ أُخرى كما سيأتي .

وقد تُنصَبُ أسماء ليست بمصادرٍ وتكون نائبة عن المفعولِ المطلق [٢٩] ، مثل :

١. ((كل، وبعض)) مضافتين إلى المصدرِ[٣٠]، مثل: ((اجتهدتُ كُلَّ الاجتهاد))، و((تردَّدتُ بعضَ التردُّدِ))، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [٣١]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ ﴾ [٣٢]، فـ ((كل، وبعض)) منصوبان على أنَّهما نائبان عن المفعول المطلق [٣٣]، وما بعدهما مضافإليه [٣٤] .

٢. مرادف المصدر [٣٥] ، مثل : ((جلستُ قعوداً)) ، و((فَرِحتُ جَذَلاً)) .

٣. الإشارة إليهِ [٣٦] ، مثل : ((ضَرَبْتُ ذلك الضربَ)) . فـ ((ذلك)) في محلِ نصبٍ لنيابتهِ عن المفعول المطلق وما بعده بدل منه أو صفة له .

٤. ضميرُ المصدر [٣٧] ، مثل : ((ضَربتُ ضَرْباً لا أضرِبهُ أحداً)) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١١٥ ﴾ [٣٨] ؛ فـ ((الهاء)) في : ((أضرِبهُ)) ، و((أُعَذِبُهُ)) نائب عن المصدر [٣٩] ، و((أحداً)) مفعول بهِ .

٥. آلة المصدر [٤٠] ، مثل : ((ضربتُه سوطاً))[٤١] ، أو((عصاً)) ، أو((مِقْرَعَةً)).

٦. عدده [٤٢] ، مثل : ((ضَرَبْتُهُ ثلاثاً وعشرين ضربةً)) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [٤٣] .

٣. <u>المفعول له</u> [٤٤] :

ويُسمى المفعول لأجله أيضاً [٤٥] ، وهو كلُّ مصدرٍ يُذْكَر عِلَّةً لِحَدَثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً [٤٦] [٤٧] . وإنَّما يُنْصَبُ إذا كان مصدراً وأن يتحد مع الفعلِ بحيث يكون الفاعلُ واحداً والزمنُ واحداً [٤٨] [٤٩] ، مثال ذلك قوله تعالى :﴿ يَجْعَلُونَ

أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٥٠) ، ((الحذر)) منصوبٌ على أنّه مفعولٌ له ، وهو مصدر ، وفاعلُ ((الحذر)) ، و((جعل الأصابع)) واحد وهم : ((الكافرون)) ؛ وزمن ((الحذر)) ، و((الجعل)) واحد (٥١) .

فإن فُقِدَ واحد من هذهِ الشروط وجب جره بأحدِ حروف التعليل، مثل: ((اللّام، أو من، أو الباء)) ، أو غيرها (٥٢) .

مثالُ ما فَقَدَ المصدرية : قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٥٣) ، إذ ((الكاف)) ليست مصدراً (٥٤) (٥٥) .

ومثالُ ما فُقِدَ فيهِ اتحاد الزمان (٥٦) : قول الشاعر : ((فجئتُ وقد نَضَتْ لِنومٍ ثيابها)) (٥٧) ، فالعلّة : ((النوم)) وهو مصدر ، وفاعل ((النضّ)) ــ ((أي: النزع)) ــ ، وفاعل ((النوم)) واحد وهو : ((المرأة)) ، لكن ((النضّ)) قبل النوم .

ومثال ما فُقِدَ فيهِ اتحاد الفاعل(٥٨) : قول الشاعر: ((وإنّي لَتَعرُوني لِذكراكِ هزةٌ)) (٥٩) . ففاعل ((تعروني)) هو : ((هزةٌ)) ، وفاعل ((الذكرى)) هو:((المتكلم)) . وقال تعالى : ﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ (٦٠) ، ((لِتَركَبُوهَا)) مصدر مؤول لأنَّ الفعل منصوب بأن المصدرية المقدرة (٦١) ، وهو علّة لخلق الخيل والبغال والحمير ، ولكن فاعل((الخلق)) هو : ((الله)) ــ جلّ شأنَه ــ ، وفاعل ((الركوب)) : ((بنو آدم)) ، لذلك جُرَّ المصدرُ بـ ((اللّام)) ؛ أمّا ((زينَةً)) فهو مفعول له لاستيفائِهِ الشروط ، ومعلومٌ أنَّ فاعلَ ((الخلق)) ، و((التزيين)) هو :((الله)) ــ تعالى ــ (٦٢) .

وإذا استوفى المصدرُ الشروطَ فالأرجح نصبهُ (٦٣) ، ويجوز الجر بحرفِ التعليل (٦٤) ، تقول : ((جِئتُ إكراماً ، أو لإكرامِكَ)) .

٤. <u>المفعول فيه ((الظرف))</u> (٦٥) (٦٦) :

هو اسمٌ منصوبٌ تسلَّطَ عليهِ عاملٌ (٦٧) على معنى : ((في)) الظرفية (٦٨) ، سواء كان اسم زمان ، مثل : ((سافرتُ يومَ الخميس)) ؛ أم اسم مكان (٦٩) ، مثل : ((جَلَستُ أمامَكَ)) .

وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفيةِ [٧٠] [٧١] ، ويستوي في ذلك المختص [٧٢] : كـ ((يوم الخميس)) ؛ والمعدود [٧٣] : كـ ((صِمْتُ أسبوعاً)) ؛ والمُبهَم [٧٤] : كـ ((قضيتُ في البصرةِ وقتاً)) [٧٥] .

أمّا أسماء المكان فلا يُنصَب منها على الظرفيةِ إلّا ما كان مُبهماً [٧٦] [٧٧] .

وذكر النحاةُ أنّ المُبهمَ من أسماءِ المكان ثلاثة أقسام [٧٨] :

الأوّل : أسماءُ الجهاتِ الستّ [٧٩] : ((الفوق ، والتحت ، واليمين ، والشمال ، والأمام ، والخلف)) ، ومنها : ((ذات اليمين ، وذات الشمال)) [٨٠] وفي القرآنِ الكريمِ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [٨١]، و﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ ﴾ [٨٢]، و﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [٨٣]، و﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾[٨٤]، و﴿ ۞ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ [٨٥] . وممّا يُلحقُ بالمبهمات : ((عِنْدَ ، ولَدَى)) [٨٦] [٨٧] ، قال تعالى : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [٨٨] ، و﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ [٨٩]

الثاني: أسماءُ مقادير المساحات[٩٠] [٩١] ،كـ ((الفرسخ ، والميل))[٩٢]، تقول : ((سرتُ فرسخاً أو ميلاً)) .

الثالث : ما صِيغَ من مصدرِ الفعل الذي عَمِلَ النَصب في الظرف [٩٣] ، مثل: ((جلَسْتُ مَجْلِسَ زيدٍ)) . أي : ((مكانَ جلوسهِ)) [٩٤] ، وفي القرآنِ الكريمِ : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [٩٥] ، ولا يصح أن يقال : ((قعدتُ مجلسَ زيدٍ)) ، لاختلافِ مَصْدَرَيهما [٩٦] [٩٧] [٩٨] .

٥. المفعول معه [٩٩] :

هو اسمٌ [١٠٠] فضلةٌ [١٠١] منصوبٌ وقعَ بعد واو أُريدَ بها التنصيصُ على المعيَّةِ وقبلهما فعل أو شيء فيهِ معنى الفعل وحروفه [١٠٢] [١٠٣] ، مثل : ((سارَ زيدٌ والشارعَ))، و((زيدٌ سائِرٌ والشارعَ))، و((أعجبني سَيرُكَ والشارعَ)) .

فـ ((الشارع)) مفعول معه ، لأنَّهُ اسم فضلة وقـع بعـدَ ((واو)) ، بمعنـى : ((مع)) وسبقهما في الجملةِ الأولى فعلٌ ، وفي الجملةِ الثانية والثالثة ما يـشبهُ الفعل وهو : اسم الفاعل في الثانية (١٠٤) ، والمصدر في الثالثة (١٠٥) .

وليس في الجمل الآتية مفعول معه :

١. لا تأكل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللّبن .

٢. جاءَ زيدٌ والمطرُ نازلٌ .

٣. اشترك زيدٌ وخالدٌ .

لأنَّ ما بعد ((الواو)) في الجملةِ الأولى فعلٌ لا اسم (١٠٦) ، وما بعدها في الجملةِ الثانية جملةٌ لا اسم (١٠٧) ، وما بعدها في الجملةِ الثالثة عمدةٌ لا فضلة ، لأنَّ الاشتراكَ لا يتأتّى إلّا من اثنينِ فأكثر (١٠٨) .

ولم يذكر صاحب " القطر " ما ذكرهُ بعضُ النحاةِ من وقوعِ المفعـول معـه بعد : ((ما ، وكيف)) الاستفهاميتين ، مثل : ((ما أنتَ وزيـداً)) ، و((كيـفَ أنتَ والقتالَ))، فما بعدَ الواو في الجملتين مفعول معه ، مع أنَّه لم يسبقه فعـل ولا شبهه. وخَرَّجَهُ النُحاةُ على إضمارِ فعلٍ مشتقٍ من الكونِ ، والتقدير : ((مـا تكون وزيداً))، و((كيف تكون والقتال)) (١٠٩) .

والاسم الذي تتوفر فيهِ الشروط للنصبِ على أنَّه مفعول معـه لَـهُ ثـلاث حالات(١١٠) ، وهي :

<u>الحالة الأولى</u> :

وجوب النصب (١١١) ، وذلك فيما إذا كان العطف ممتنعاً لمانعٍ معنوي(١١٢)، كقولك لمن ينهى عن القبيح وهو يفعله : ((لا تنهَ عن القبيحِ وإتيانَه)) ، لأنَّـك لو عطفت كان المعنى : ((لا تنهَ عن القبيحِ ولا عن إتيانِه)) ، وهو فاسدٌ ، لأنَّ مُراد القائل : ((النهي عن القبيحِ وعن إتيانِه)) (١١٣) ، فهو كقـول الـشاعر : ((لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتِي مِثلَهُ)) (١١٤) .

وكذلك يجبُ النصب (١١٥) في مثل قولك : ((قمتُ وزيداً)) ، إذ الـصحيح أنَّ العطف على الضميرِ المرفوع المتصل وهو : ((التاء)) ــ هنا ــ لا يجـوز إلّا بعد توكيده بضميرٍ منفصلٍ ، فتقول على العطفِ : ((قمتُ أنا وزيدٌ)) (١١٦) .

وكذلك يجبُ النصب في قولك : ((مررتُ بك وزيداً)) . إذ لا يجوز العطف على الضميرِ المخفوضِ إلّا بإعادةِ الخافض ، فلو أردتَ العطف لقلتَ : ((مررتُ بك وبزيدٍ)) ، قال تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ (١١٧) (١١٨) .

ومن موانعِ العطف المعنوية ما لم يذكره صاحب " القطر " (١١٩) ، وهو ما إذا كان ما بعد ((الواو)) لا يُشارِك ما قبلها في الحكمِ (١٢٠) ، مثل : ((سِرتُ والشارعَ)) ، و((وماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمس)) . لأنَّ ((الشارع)) لا يُشاركك في السيرِ ، و((طلوع الشمس)) لا يُشارك ((زيداً)) في الموتِ (١٢١) .

الحالة الثانية :

يترجح نصب الاسم على أنَّهُ مفعولٌ معه على العطفِ (١٢٢) ، وذلك في مثلِ قولك : ((كُنْ أنتَ وزيداً كالأخ)) . وذلك لأنَّك لو عطفتَ ((زيد)) على الضميرِ المستتر في : ((كُنْ)) لزم أن يكون ((زيدٌ)) مأموراً ، ولا تريد أن تأمرَهُ ، بل تريدُ أن تأمرَ المُخاطب بأن يكون مع ((زيدٍ)) كالأخ (١٢٣) (١٢٤) .

الحالة الثالثة :

ترجيح العطف ، وذلك فيما إذا أمكن العطف من غيرِ ضعفٍ (١٢٥) (١٢٦) ، كقولك : ((قامَ زيدٌ وخالدٌ)) ، لأنَّ العطف هو الأصل ولا موجب ولا مرجح لغيرِهِ(١٢٧) .

وذَكَرَ بعضُ النحاة حالةً رابعةً يمتنعُ فيها العطف كما يمتنعُ النصب على المعيةِ ، كما في قولِ الشاعر : ((عَلَفتُهَا تبِناً وماءً بارداً)) (١٢٨) . ويتعيّن في مثلِ هذا أن يكون ما بعد ((الواو)) منصوباً بفعلٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : وسقيتُها ماءً بارداً (١٢٩) .

الخاتمة

الحمدُ للهِ البديع صنعه ، الحكيم وضعه ، الواهب من شاء ما شاء من نعمه المفيض على من اصطفاهم من عباده وابل فضله وكرمه ، نشكره هدانا بفضلهِ الصراط المستقيم صراط الذين حازوا أفضل العلمِ والتعليم ، ونصلي ونسلم على أبِ إبراهيم المبعوث بملةِ أبيهِ إبراهيم ، سيدنا محمد ولي المقام الأسمى ، الذي أنزل في محكم كتابه ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾[١٣٠]، وعلى آلهِ وأصحابهِ وأتباعهِ ، الذين اجتمعت قلوبهم وقوالبهم على حبهِ واتباعهِ .

وبعد ...

فلا عجب أن يَلقى هذا الكتاب " توضح قطر الندى ، وبل الصدى " للعلاّمة الشيخ عبد الكريم الدبان (رحمه الله تعالى) الإنتشار والذيوع بين أوساط الطلبة ، ولاسيما طلبة المدارس الدينية ، والأساتذة والمعلمين والمهتمين بالدرسِ النحوي لما يتمتعُ بهِ هذا الكتاب عن أصلِهِ " شرح قطر الندى ، وبل الصدى " لابن هشام الأنصاري .

فقد جاءَ الكتابُ " التوضيح " ، كما أرادَ مؤلِّفه الشيخ عبد الكريم (رحمه الله تعالى) ، بإسلوبٍ واضحٍ وعبارةٍ سهلةٍ ولغةٍ ميسرةٍ . مما يسهلُ مع ذلك الإفادة لمتناولِهِ وقارئِهِ . وجاءَ ــ كذلك ــ خالياً من التعقيدِ والغموضِ الذي جاءَ في بعضِ مسائل وشواهد كتاب " الشرح " لابن هشام ، وابتعد الشيخُ الدبان (رحمه الله تعالى) فيهِ عن الإكثارِ من ذكرِ الخلافات النحوية والإطالةِ في الردِّ عليها ، إلاّ أنّ كتاب " التوضيح " لم يعدمها .

فضلاً عن ذلك أنّ الشيخ الدبان (رحمه الله تعالى) ذكرَ في كتابِهِ " التوضيح " خلاصة الراجح والمعتمد لدى علماء النحو .

وجاء كتاب "التوضيح" شرحاً وتوضيحاً لكتاب " الشرح " لابن هشام في بعضِ المواضعِ ، واختصاراً في مواضعٍ أُخرى .

أمّا عملي في كتابِ " التوضيح " ، فلم أكتفِ بالدراسةِ والتحقيقِ ، وإنّما كان عملي موازناً بين كتاب الشيخ الدبان (رحمه الله تعالى) وأصله "الشرح"

لابن هشام (رحمه الله تعالى) . وكنت حريصاً على إيراد ما زاده ابن هشام في كتابهِ "الشرح" على كتابِ الشيخِ "التوضيح" إلّا ما تجاوزه الشيخ (رحمه الله تعالى) من عدمِ ذكرِ بعضِ الشوهد الشعرية والإختلافات النحوية والإطالة في الردِّ عليها . وتوسعتُ في عملي على هذا الكتاب ، فذكرتُ الكثير من التوضيحات والإضافات والفوائد والملاحظات ، والعديد من الأمثلةِ في العديدِ من المسائلِ والموضوعات النحوية . والأقوال والشروحات للعديدِ من العلماءِ الأجلاءِ في العديدِ من المسائلِ . فقد أردتُ أن يكون هذا الكتاب عدّة للعالمِ والمتعلمِ ، للمُتعلمِ من خلالِ متنهِ ، وللعالمِ من خلالِ متنهِ وهامشهِ .

وفي ختامِ هذا البحث المتواضع ، أرجو أن أكون قد وفقتُ فيهِ ، وأرجو من العلي القدير أن ينفعَ بهِ ، كما نفعَ بأصليه من قبل . ويدخر ـ سبحانه وتعالى ـ فضله للشيخين ابن هشام الأنصاري ، وللشيخ عبد الكريم الدبان (رحمهما الله تعالى) ولي في خزائنِ رحمتهِ وفضلهِ وبركتهِ .

وحسبنا قول النبي (ﷺ) : ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له)) [١٣١]

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الباحث

الهوامش

(١) قال ابن هشام : ((قد مضى أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ أبداً ، واعلم الآن أنَّ المفعولَ منصوبٌ أبداً، والسبب في ذلك أنَّ الفاعل لا يكون إلّا واحداً ، والرفعُ ثقيلٌ ، والمفعول يكون واحداً فأكثرَ ، والنصبُ خفيفٌ ؛ فَجَعَلُوا الثقيلَ للقليلِ ، والخفيفَ للكثيرِ ؛ قَصداً للتَّعادُلِ)) . شرح قطر الندى : ٢٠١ .

(٢) وهذا على الصحيحِ . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٠١ ؛ شرح الوافية : ١٨٥ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣١١ .

(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠١ ؛ شرح شذور الذهب: ٢٠٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٥ .

(٤) ومن أراد أن ينظر قول من خالف في ذلك فزاد وأنقص فلينظر : شرح قطر الندى: ٢٠١

(٥) قال ابن هشام : ((وبدأتُ من المفاعيلِ بالمفعولِ بهِ كما فعل الفارسيُّ وجماعة منهم صاحبا "المقرب ، والتسهيل" ، لا بالمفعولِ المطلق كما فعلَ الزمخشريُّ وابن الحاجب ، ووجْهُ ما اخترناه أنَّ المفعول بهِ أحْوجُ إلى الإعرابِ ؛ لأنَّهُ الذي يقعُ بينَه وبين الفاعل الالتباس)). شرح شذور الذهب : ٢٠٤ .

قال ابن الحاجب : ((... والمفعول بخمسةِ أضربٍ : المفعول المطلق ، والمفعول بهِ ، والمفعول له، والمفعول معه، وقدّم المفعول المطلق ، لأنَّهُ الذي فعله الفاعل على التحقيقِ، وغيره تعلّق الفعل بهِ أو وقع فيهِ أو وقع من أجلهِ، أو وقع معه)). شرح الوافية: ١٨٥ .

(٦) خرج بقولهِ : ((ما وقع عليهِ)) : المفعول المطلق ، فإنَّه نفسُ الفعلِ الواقع ؛ والظرفُ ، فإنَّ الفعل يقع فيهِ ؛ والمفعول له ، فإنَّ الفعل يقع لأجلهِ ؛ والمفعول معه ، فإنَّ الفعل يقع معه لا عليهِ . ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٠٤ .

(٧) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٠١ ؛ شرح شذور الذهب: ٢٠٤؛ شرح الوافية : ١٨٩ ؛ الكتاب، ١ : ٣٤

(٨) أي : التعلُّقُ المعنوي ، لا المباشرة . ولولا هذا التفسير لَخَرَجَ منه نحو : ((أرَدْتُ السَّفَر))، لعدم المباشرة . ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٠٤ .

(٩) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٠١ ؛ شرح شذور الذهب : ٢٠٤ .

(١٠) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٠١ .

(١١) وهو الذي ينصب المفعول بهِ ، أي : يعمل فيهِ النصب . ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٠٥ ؛ أوضح المسالك : ٩٨ ؛ المصباح : ٦٤ ؛ شرح قطر الندى : ٢٠١ .

(١٢) وللفعل المتعدي ، علامتان :

أحداهما : أن يصحَ أن يتصل بهِ هاء ضمير غير المصدر .

الثانية : أن يبنى منه اسم مفعول تام ــ والتام ، أي : غير مفتقر إلى حرفِ جرٍ ــ وذلك كـ ((ضربَ)) ، ألا ترى أنَّك تقول : ((زيدٌ ضربه عمرو)) ، فتصل بهِ هاء ضمير غير المصدر ، وهو ((زيد)) . وتقول : ((هو مضروب)) ، فيكون تاماً . ينظر : أوضح المسالك : ٩٨ .

(١٣) ينظر : المصباح : ٦٤ ــ ٦٥ .

(١٤) ينظر : المصباح : ٦٤ ــ ٦٥ .

(١٥) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٠٢ ــ ٢٢٤ .

(١٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٠٢ .

(١٧) قال ابن هشام : ((وسُمي مطلقاً لأنَّهُ يقع عليهِ اسمُ المفعولِ بلا قَيْدٍ ، تقولُ : ((ضَرَبْتُ ضَرْباً)) ؛ فالضرب مفعول ؛ لأنَّهُ نفسُ الشيء الذي فعلته ، بخلاف قولك : ((ضَرَبْتُ زَيْداً)) فإنَّ ((زيداً)) ليس الشيء الذي فعلته ، ولكنك فعلت بهِ فعلاً وهو الضرب ؛ لذلك سُمّي مفعولاً بهِ ، وكذلك سائر المفاعيل)) .

وقال : ((ولهذهِ العلّة قَدَّمَ الزمخشريُّ وابنُ الحاجب في الذكرِ المفعول المطلق على غيرهِ ؛ لأنَّهُ المفعول حقيقة)) . شرح شذور الذهب : ٢١٥ . وينظر : هامش رقم : (٥) صفحة : ٧ من هذا البحث .

قال ابن عقيل : ((وسُمي مفعولاً مطلقاً لِصِدْقِ ((المفعول)) عليهِ غيرَ مُقَيَّدٍ بحرفِ جرٍ ونحوهِ ، بخلافِ غيرهِ من المفعولات ؛ فإنَّهُ لا يَقَعُ عليهِ اسمُ المفعولِ إلّا مقيداً ، كالمفعول بهِ ، والمفعول فيهِ ، والمفعول معه ، والمفعول له)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٧ . وينظر : البهجة المرضية : ٧٩ .

(١٨) والمصدر هو اسم الحدثِ كـ ((أَمْنٍ)) ؛ وهو أحد مدلولي أَمِنَ . ينظر : شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٧ ؛ البهجة المرضية : ٧٩ .

(١٩) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٤ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٥ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٧ ؛ البهجة المرضية : ٧٩ .

<u>فائدة</u> :

قال محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابهِ "منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل" : ((يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط :

<u>الأول</u> : أن يكون متصرفاً .

<u>الثاني</u> : أن يكون تاماً .

<u>الثالث</u> : ألّا يكون مُلغى عن العملِ ، فإن كان الفعل جامداً كـ ((عسى ، وليس ، وفعل التعجب ، ونعم ، وبئس)) ؛ أو كان ناقصاً كـ ((كانَ وأخواتها)) ؛ أو كان مُلغى كـ ((ظن وأخواتها)) ، إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما ، فإنَّه لا ينصب المفعول المطلق))

ينظر : هامش رقم : (١) من كتاب " شرح ابن عقيل " ، ١ : ٥٥٨ .

(٢٠) سورة النساء ، من الآية : (١٦٤) .

(٢١) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٤ .

(٢٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٥ .

(٢٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٥ .

(٢٤) ينظر : شرح شذور الذهب: ٢١٥ ـ ٢١٦ ؛ أوضح المسالك: ١٠٤ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٧ ، ٥٥٩ ـ ٥٦٠ ؛ البهجة المرضية : ٧٩ .

(٢٥) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢١٥ ـ ٢١٦ ؛ أوضح المسالك : ١٠٤ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٧ ، ٥٥٩ ـ ٥٦٠ ؛ البهجة المرضية : ٧٩ .

(٢٦) ويفيد بيان العدد ، كقولك : ((ضَـرَبْتُ ضَـرْبَتَيْنِ ، أوضَـرَبَاتٍ)) ، وقولهِ تعالى : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿١٤﴾ ﴾ (سورة الحاقة : من الآية : (١٤)) . ينظر : شرح شذور

الذهب: ٢١٦؛ أوضح المسالك : ١٠٤؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٧ ، ٥٥٩ ــ ٥٦٠ ؛ البهجة المرضية : ٧٩ ؛ شرح الوافية : ١٨٥ .

(٢٧) لم يذكر ابن هشام (رحمه الله) الفوائد الثلاث التي يفيدها المصدر في كتابه " شرح قطر الندى " ؛ وقد صرَّح بذكرها في كتابيهِ " شرح شذور الذهب ، وأوضح المسالك " ، كما أشرتُ بالإحالةِ إليهما في الهامشين رقم : (٥) و(٦) من هذهِ الصفحة . ولم يتابعه الشيخ الدبان (رحمه الله تعالى) في عدمِ ذكره للفوائدِ ، فذَكَرَ فائدتين هما : توكيد الفعل ، وبيان النوع ــ كما وردَ في المتنِ آنفاً ــ ولم يذكر الشيخ (رحمه الله) الفائدة الثالثة وهي : بيان العدد ــ كما بينتها في هامش رقم (٧) السابق .

(٢٨) ويسمى المصدر ــ كما قال في حدّهِ ــ ، وهو اسم يؤكد عامله فيفيد ما أفاده العامل من الحدثِ من غيرِ زيادةٍ على ذلك ، أو يبيّن نوع العامل فيفيده زيادة على التوكيد ، أو يبيّن عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد . ينظر : هامش رقم (١) من كتاب "المصباح" : ٦٧ (بتصرف) .

(٢٩) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٥ .

(٣٠) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٥ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٦٠ ــ ٥٦١ ؛ البهجة المرضية : ٨٠ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣١٨ ــ ٣٢٠ .

(٣١) سورة النساء : من الآية : (١٢٩) .

(٣٢) سورة الحاقة : من الآية : (٤٤) .

(٣٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٥ .

(٣٤) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٥ .

(٣٥) ينظر : شرح ابن عقيل، ١: ٥٦١؛ البهجة المرضية: ٨٠؛ شرح الأشموني، ٢ : ٣٢٠.

(٣٦) ينظر : شرح ابن عقيل، ١: ٥٦١؛ البهجة المرضية: ٨٠؛ شرح الأشموني، ٢ : ٣٢٢.

(٣٧) ينظر : البهجة المرضية: ٨٠؛ شرح ابن عقيل، ١ : ٥٦٢؛ شرح الأشموني، ٢: ٣٢٢.

(٣٨) سورة المائدة : من الآية : (١١٥) . أي : ((لا أعذب العذابَ)) . ينظر : شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٦٢ .

(٣٩) جاء في هامش (ب) بإحالةٍ : ((أي : نائب عن المفعول المطلق)) .

(٤٠) ينظر : البهجة المرضية: ٨٠؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٦٢ ؛ شرح الأشموني، ٢: ٣٢٤.

(٤١) والأصل : ((ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ)) . فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليهِ مقامه . ينظر : شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٦٢ .

(٤٢) ينظر : البهجة المرضية: ٨٠ ؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٦٢؛ شرح الأشموني، ٢: ٣٢٤.

(٤٣) سورة النور : من الآية : (٤) .

<u>فوائد :</u>

١. قال ابن عقيل : ومذهبُ البصريين أنّ المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوصفُ مشتّقان منه ، ... . ومذهبُ الكوفيين أنّ الفعلَ أصلٌ ، والمصدر مشتقٌ منه . وذهبَ قومٌ إلى أنَّ المصدرَ أصلٌ ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ من الفعلِ . وذهبَ ابن طلحة إلى أنَّ كُلّاً من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسهِ ، وليس أحدهما مشتقّاً من الآخر . والصحيح المذهبُ الأوّل ؛ لأنّ كلّ فرعٍ يتضمن الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبةِ إلى المصدرِ كذلك ؛ لأنَّ كلّاً منهما يدلُّ على المصدرِ وزيادة ؛ فالفعلُ يدلُّ على

المصدرِ والزمانِ ، والوصفُ يدلُّ على المصدرِ والفاعل . ينظر : شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٩ . (بتصرف) .

٢. قال ابن عقيل : ((ينتصب المصدرُ بمثلِه ، أي : بالمصدرِ ، نحو : ((عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً ضَرْباً شديداً)) ؛ أو بالفعلِ ، نحو : ((ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً)) ؛ أو بالوصفِ ، نحو : ((أنا ضَارِبٌ زيداً ضَرْباً)))) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٥٨ .

وقال الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابِه "منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل" : ((يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان :

أحدهما : أن يكون متصرفاً .

وثانيهما : أن يكون إمّا اسم فاعل وإمّا اسم مفعول وإمّا صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغيرِ خلافٍ فيما نعلم)) . هامش رقم : (٢) من كتاب " شرح ابن عقيل " ، ١ : ٥٥٨ . (بتصرف) .

٣. قال ابن عقيل : ((لا يجوز تثنيةُ المصدر المؤكِّد لعاملِه ، ولا جَمْعُه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول : ((ضَرَبْتُ ضَرْباً)) ، وذلك لأنَّهُ بِمثابَةِ تكرر الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع .

وأمّا غير المؤكد ـــ وهو المبيّن للعدد ، والنوع ـــ فذكر المصنّف ـــ ابن مالك ـــ أنَّهُ يجوز تثنيتهُ وجَمعه .

فأمّا المُبيّن للعددِ فلا خِلافَ في جوازِ تثنيته وجمعه ، نحو : ((ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ)) .

وأمّا المُبيّن للنوعِ فالمشهور أنَّه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اختَلَفَتْ أنواعه ، نحو : ((سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ الحَسَنَ والقَبِيحَ)) .

وظاهرُ كلام سيبويه أنّه لا يجوز تثنيتهُ ولا جَمعه قياساً ، بل يُقتَصر فيهِ على السماعِ ، وهذا اختيار الشَّلَوبِين)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥١٠ ـــ ٥١١ .

٤. وقال ابن عقيل : ((وحذفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امتَنَعْ وفي سِواهُ لدَليلٍ مُتَّسَعْ

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عاملِه ، لأنَّه مَسوقٌ لتقريرِ عامله وتقويته ، والحذفُ مُنَافٍ لذلك .

وأمّا غير المؤكدِ فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازاً ، ووجُوباً .

فالمحذوف جوازاً ، كقولك : ((سَيْرَ زَيْدٍ)) لمن قال : ((أيّ سَيْرٍ سِرتَ)) ، و((ضَرْبَتَيْنِ)) لمن قال : ((كَمْ ضَرَبْتَ زَيْداً ؟)) ، والتقدير : ((سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ)) ، و((ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ)) .

وقولُ ابن المصنّف : إنَّ قوله ((وحذفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امتَنَعْ)) سَهوٌ منه ، لأنَّ قولك : ((ضَرْباً زَيْداً)) مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجُوباً ـــ كما سيأتي ـــ ليس بصحيحٍ ، وما استدلَّ بهِ على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد ـــ بما سيأتي ـــ ليس منه ، وذلك لأنَّ ((ضَرْباً زَيْداً)) ليس من التأكيد في شيءٍ ، بل هو أمرٌ خَالٍ من التأكيدِ ، بِمثَابَةِ ((اضْرِبْ زَيْداً)) لأنَّه واقع مَوْقِعَهُ ، فكما أنَّ ((اضْرِبْ زَيْداً)) لا تأكيد فيه كذلك ((ضَرْباً زَيْداً)) وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيءٍ ، لأنَّ المصدرَ فيها نَائِبٌ مَنَابَ العامِلِ ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه ، وهو عِوضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ .

ومِمّا يدلُّ أيضاً على أنَّ ((ضَرْباً زَيْداً)) ونحوه لَيسَ من المصدرِ المؤكّد لعاملهِ أنَّ المَصْدَرَ المؤكِّدَ

لا خلاف في أنَّه لا يعمل ، واختلفوا في المصدرِ الواقع موقع الفعل : هل يعمل أو لا ؟ والصحيحُ أنَّه يعمل ، فـ ((زَيْداً)) في قولك ((ضَرباً زَيْداً)) منصوبٌ بـ ((ضَرْباً)) على الأصحّ ، وقيل : إنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوف ، وهو ((اضْرِبْ)) ، فعلى القول الأوّل نَابَ ((ضَرْباً)) عن ((اضْرِبْ)) في الدلالة على معناه وفي العملِ ، وعلى القول الثاني نَابَ عنه في الدالةِ على المعنى دون العمل)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥١١ ــ ٥١٢ .

وقال ابن عقيل : ((والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلا

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وجُوباً في مواضعَ :

منها : إذا وَقَعَ المصدرُ بَدَلاً من فِعْلِهِ ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهي ، نحو : ((قِيَاماً لَا قُعُوداً)) ، أي : ((قُمْ قِيَاماً ولا تَقْعُدْ قُعُوداً)) ؛ والدعاء ، نحو : ((سَقْياً لَكَ)) ، أي : ((سَقَاكَ الله)) .

وكذلك يُحذف عاملُ المصدر وجُوباً إذا وقَعَ المصدرُ بعد الاستفهامِ المقصود بِهِ التوبيخُ، نحو : ((أتَوانياً وقَدْ عَلَاكَ المَشِيبُ ؟)) ، أي : ((أتَتَوانى وقَدْ عَلَاكَ *)) .

ويَقِلُّ حَذْفُ عامِلِ المصدرِ وإقامةُ المَصدَرِ مُقَامه في الفعلِ المقصودِ بِهِ الخبرُ ، نحو : ((أفْعَلُ وكَرَامَةً)) ، أي : ((وأُكْرِمُكَ)) .

فالمَصْدَرُ في هذهِ الأمثلة ونَحْوِها منصوبٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والمصدر نَائِبٌ مَنَابَه في الدلالةِ على معناه .

وأشارَ بِقَوْلِهِ : ((كَنَدْلاً)) إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فـ ((نَدْلاً)) نائبٌ مَنَابَ فعل الأمر ، وهو : انْدُلْ ، والنَّدْل : خَطْفُ الشيء بسرعة ، و ((زُرَيْقُ)) منادى ، والتقدير : ((نَدْلاً يا زُرَيْقُ المَالَ)) ، وزُرَيْقٌ اسم رجل ، وأجازَ المُصَنِّفُ أن يكونَ مرفوعاً بِنَدْلاً ، وفيهِ نظر ** ، لأنَّهُ إن جَعَلَ ((نَدْلاً)) نائباً مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير: ((انْدُلْ)) لم يَصح أن يكون مرفوعاً به ، لأنَّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ، فكذلك ما نَابَ مَنَابَه ، وإن جَعَلَ نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، والتقدير : ((لِيَنْدُلْ)) صَحَّ أن يكونَ مرفوعاً بِهِ ، لكن المنقول أنَّ المصدرَ لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، وإنَّما ينوبُ مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، نحو: ((ضَرْباً زَيْداً)) ، أي : ((اضْرِبْ زيداً)) ، والله أعلم)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥١٢ ــ ٥١٥ .

* وقال الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه "منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل" : اعلم أنَّ المصدرَ الآتي بدلاً من فعلٍ على ضربين :

<u>أحدهما</u> : المرادُ بِهِ ((طلب)) ، وهو على أربعة أنواع :

<u>الأوّل</u> : ما كان المرادُ بِهِ الأمر ، كبيت الشاهد :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

<u>والثاني</u> : ما كان المرادُ بِهِ النهي ، كقولك : ((قياماً لا قعوداً)) .

<u>والثالث</u> : ما كان المراد بِهِ الدعاء ، نحو : ((سقياً لك)) .

<u>والرابع</u> : ما كان المراد بِهِ التوبيخ ، كقولهم : ((أتوانياً وقد جدَّ الجد)) .

وثانيهما : المرادُ بهِ ((خبر)) ، وهو على ضربين :

الأول : سماعي ، نحو قولهم : ((لا أفعل ولا كرامة)) .

والثاني : المقيس ((القياسي)) ، وهو على أنواعٍ كثيرةٍ : منها ما ذُكِرَ تفصيلاً لعاقبة جملة قبله ، ومنها ما كان مكرراً ، أو محصوراً ، ومنها ما جاء مؤكداً لنفسهِ ، أو لغيرهِ ، وقد تكفل الشارح ببيانِ ذلك النوع بياناً وافياً . ينظر : هامش رقم : (١) من كتاب " شرح ابن عقيل " ، ١ : ٥١٣ ــ ٥١٤ .(بتصرف)

** وقال الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابهِ " منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل " : ((ولو كانَ ((زُرَيْقُ)) فاعلاً لجاء بهِ منوناً ؛ لأنّه اسم رجل كما علمت ، فلمّا جاءَ بهِ غير منون علمنا أنّه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنّه لا داعي لمناقشةِ الشارح التي ردَّ بها على المصنفِ زعمه أنَّ ((زُرَيْقُ)) فاعل . ينظر : هامش رقم : (١) من كتاب " شرح ابن عقيل " ، ١ : ٥١٤ . (بتصرف)

وقال ابن عقيل : ((وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّامَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يُحْذَفُ أيضاً عَامِلُ المَصْدَرِ وُجُوباً إذا وقَعَ تفصيلاً لِعَاقِبَةِ ما تَقَدَّمه * ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ ـ سورة محمد : من الآية: (٤) ـ ، فـ ((منّاً وفِدَاءً)) : مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير ـ والله أعلم ـ : ((فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً ، وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً)) ، وهذا معنى قوله : ((وَمَا لِتَفْصِيلٍ ... إلى آخرهِ)) ، أي يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوقِ للتفصيل ، حيثُ عَنَّ ، أي :عَرَضَ)) . شرح ابن عقيل " ، ١ : .

* وقال الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابهِ "منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل" : ((يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون المقصود بهِ تفصيل عاقبة ، أي بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده .

والثاني : أن يكون ما يُراد تفصيل عاقبته جملة ، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التي تلاها الشارح ، أم كانت الجملة خبرية كقول الشاعر :

لاجْهَدَنَّ : فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ الْوُلِ وَالأَمَلِ

فإن كان ما يُراد بيان الفائدة المترتبة عليهِ مفرداً ، نحو أن تقول : لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال ، لم يجب حذف العامل ، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره .

والثالث : أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدّمة عليه ، فإن تأخرت مثل أن تقول : ((إمّا إهلاكاً وإما تأديباً فاضرب زيداً)) ، لم يجب حذف العامل أيضاً)) . هامش رقم : (٢) من كتاب " شرح ابن عقيل " ، ١ : ٥١٦ .

وقال ابن عقيل : ((كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لاسمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

أي : كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً ، إذا نَابَ المصدرُ عن فعل اسْتَنَدَ لاسمِ عينٍ ، أي : أُخْبِرَ بهِ عنه ، وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً * ، فمثالُ المكررِ : ((زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً)) ، والتقدير : ((زيدٌ يسيرُ سيراً)) ، فحذف ((يسير)) وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه . ومثالُ المحصورِ : ((مَا زَيْدٌ إلّا سَيْراً)) ، و((إنَّمَا زَيْدٌ سَيْراً)) ؛ والتقدير : ((ما زيد إلّا يسير سَيْراً)) ، و((إنّما زيد يسير سيراً)) ، فحذف

((يسير)) وُجُوباً لما في الحصرِ من التأكيدِ القائمِ مَقَامَ التكرير ، فإن لم يُكرر ولم يُحْصَر لم يَجب الحَذفُ ، نحو : ((زَيْدٌ سَيْراً)) ، التقدير : ((زيد يسير سيراً)) ، فإن شئت حَذَفت ((يسير)) ، وإن شئت صَرَّحْتَ بهِ ، والله أعلم)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥١٦ ـ ٥١٧ .

* وقال الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابهِ "منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل" : ((يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط :

الأول : أن يكون العامل فيهِ خبراً لمبتدأ أو لما أصله مبتدأ .

والثاني : أن يكون المخبر عنه اسم عين .

والثالث : أن يكون الفعل متصلاً إلى وقتِ المتكلم ، لا منقطعاً ، ولا مستقبلاً .

والرابع : أحد أمرين :

أولهما : أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثَّل الشارح ؛ أو معطوفاً عليهِ ، نحو : ((أنت أكلاً وشرباً)) .

وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترناً بهمزةِ الاستفهام ، نحو : ((أأنت سيراً ؟)))). هامش رقم: (٢) من كتاب "شرح ابن عقيل"، ١: ٥١٦ .

وقال ابن عقيل : ((ومِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَالمُبْتَدَا
نَحْوُ : ((لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا)) والثَّانِ كَـ ((ابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا))

أي : من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى : المُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ ، والمُؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ .

فالمُؤَكِّد لِنَفْسِهِ ، هو : الواقع بعد جملةٍ لا تحتملُ غَيْرَهُ ، نحو : ((لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً)) أي : ((اعترافاً)) ، فاعترافاً : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : ((أعترف اعترافاً)) ويُسمى مؤكداً لنفسه ، لأنَّه مؤكد للجملة قبله ، وهي نفسُ المَصْدَرِ ، بمعنى أنَّها لا تحتمل سواهُ ، وهذا هو المرادُ بقولِهِ : ((فَالمُبْتَدَا)) ، أي : فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول .

والمُؤَكِّد لِغيرِهِ ، هو : الواقع بعد جُملةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غَيْرَهُ ، فتصير بذكره نَصّاً فيهِ ، نحو : ((أَنْتَ ابْنِي حَقّاً)) ، فَحَقّاً : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : ((أَحُقُّهُ حَقّاً)) وَسُمِّيَ مؤكداً لغيرِهِ ، لأنَّ الجملة قبلَهُ تَصْلُح له ولِغيرِهِ ، لأنَّ قولك : ((أَنتَ ابْنِي)) يُحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى : ((أنت عندي في الحُنُوِّ بمنزلةِ ابْنِي))، فلمّا قال : ((حَقّاً)) صارت الجملة نصّاً في أنَّ المُرادَ البُنُوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدرِ ، لأنَّها صارت بهِ نصّاً ، فكان مؤكداً لِغَيرِهِ ، لوجوبِ مغايرة المؤثر للمؤثَّر فيهِ)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥١٧ ـ ٥١٨ .

وقال ابن عقيل: ((كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةِ كَـ ((لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَه))

أي : كذلك يجبُ حذفُ عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ بهِ التَّشْبِيهِ بعد جملةٍ مشتَمِلَةٍ على فاعلِ المصدر في المعنى * ، نحو : ((لِزَيدٍ صَوتٌ صَوْتَ حِمارٍ ، ولَهُ بُكاء بُكاءَ الثَّكْلَى)) فـ ((صَوتَ حِمَارٍ)) مصدر تشبيهي ، وهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير: ((يُصَوِّتُ صَوتَ حِمارٍ)) ، وقبله جملة وهي : ((لِزَيدٍ صَوتٌ)) وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو : ((زيد)) وكذلك : ((بُكَاءَ الثَّكلى)) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : ((يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى)) .

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملةٌ وَجَبَ الرَّفعُ ، نحو : ((صَوتُهُ صَوتُ حِمَارٍ ، وبُكَاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكلى)) ، وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعلِ في المعنى ، نحو : ((هذا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكلى، وهذا صَوتٌ صَوتُ حِمَارٍ)) .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهومٌ من تمثيلهِ)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥١٨ ــ ٥١٩ .

* وقال الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابهِ "منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل" : ((الشروط التي تشترط في هذا الموضعِ سبعة شروط ثلاثة منها تشترط في المفعولِ المطلقِ نفسه ، والأربعة الباقية ي الكلامِ الذي يسبقه :

فأمّا الثلاثة التي يجبُ أن تتحقق في المفعولِ المطلقِ فهي : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدوثِ ، وأن يكون المُراد بهِ التشبيه .

وأمّا الأربعة التي يجب أن تتحقق فيما يتقدّمه فهي : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعلِ المصدرِ ، وأن تكون أيضاً مشتملة على معنى المصدرِ ، وأن يكون في هذهِ الجملة ما يصلح للعمل في المصدرِ .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوثِ ، نحو قولك : ((لفلان ذكاء ذكاء الحكماء)) ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدّمه مفرد ، كقولك : ((صوت فلان صوت حمار)) ، أو تقدّمه جملة ولكنها لم تشتمل على فاعلِ المصدر ، كقولك : ((دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام)) ، ففي كل هذهِ الأمثلة وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيهِ محذوف وجوباً ، بل هو فيما ذكرنا ــ ممّا تقدّمته جملة ــ من الأمثلة بدل ممّا قبله)) . هامش رقم : (٢) من كتاب "شرح ابن عقيل" ، ١ : ٥١٨ ــ ٥١٩ .

(٤٤) قال الأشموني : ((وقدّمه على المفعول فيهِ لأنَّهُ أدخل منه المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ؛ بكونهِ مصدراً)) . شرح الأشموني ، ٢ : ٣٤٥ .

(٤٥) قال ابن هشام : ((الثالثُ من المفاعيل : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجلهِ ، ومن أجلهِ)) . شرح قطر الندى : ٢٢٦ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٦ ؛ أوضح المسالك : ١٠٨. وينظر : شرح الأشموني ، ٢ : ٣٤٥ ؛ البهجة المرضية : ٨٢ .

(٤٦) ونص حدّ ابن هشام للمفعول له ، هو : ((كلّ مصدر مُعَلّل لحدثٍ مُشاركٍ له في الزمانِ والفاعلِ)) . شرح قطر الندى : ٢٢٦ .

(٤٧) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٦ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٦ ؛ أوضح المسالك : ١٠٨ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٤ ؛ البهجة المرضية : ٨٢ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٤٥ ؛ الكتاب ، ١ : ٣٦٧ ؛ شرح الوافية : ٢١٦ .

(٤٨) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٦ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٦ ؛ أوضح المسالك : ١٠٨ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٤

(٤٩) لقد نَصَّ الشيخ عبد الكريم الدبان (رحمهُ الله تعالى) في حدّهِ للمفعول له ، أنّ أحد شروط إعمالهِ أن يكون علّة ((أي : أن يكون مذكوراً للتعليلِ)) والشيخ الدبان (رحمه الله تعالى) عندما يذكُر تفصيل شروط نَصْبِهِ لم يَذكُر شرط أن يكون مذكوراً للتعليلِ ، وكذلك في تحليلهِ وشرحهِ للشاهدِ القرآني من

قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ ــ سورة البقرة : من الآية : (١٩) ــ لم يذكر شرط أن يكون مذكوراً للتعليلِ .

وقد صرَّح ابن هشام في حدّهِ للمفعول له ، وفي تفصيلهِ لشروطِ إعمال النصب فيهِ ؛ على شرطِ أن يكون مذكوراً للتعليلِ . ينظر : أوضح المسالك : ١٠٨ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٦ ؛ شرح قطر الندى: ٢٢٦ .

وشروط إعمال النصب للمفعول له أربعة ، كما نصَّ على ذلك ابن هشام ، بقولهِ :

((وهو : ما اجتمع فيهِ أربعةُ أمور :

أحدها : أن يكون مصدراً .

والثاني : أن يكون مذكوراً للتعليلِ .

والثالث : أن يكون المعَلَّلُ بهِ حَدَثاً مُشاركاً له في الزمانِ .

والرابع : أن يكون مشاركاً له في الفاعلِ)) . شرح شذور الذهب : ٢١٦ .

تنبيه :

قال الأشموني : ((قد يكون الإتحاد في الفاعلِ تقديرياً ، كقولهِ تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ــ (سورة الرعد ، من الآية (١٢)) ــ لأنَّ معنى يُريكم : ((يجعلكم ترون)))) . شرح الأشموني ، ٢ : ٣٤٥ .

(٥٠) سورة البقرة : من الآية : (١٩) .

(٥١) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٦ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٦ ــ ٢١٧ .

(٥٢) لم يذكُر ابن هشام في كتابهِ "شرح قطر الندى" من حروف التعليل سوى ((لام التعليل)). ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٧ .

وكانت عبارته في كتابِ "قطر الندى" عامّة ، على الرغمِ من انَّهُ مَثَّلَ لها بلامِ التعليل ، قال : ((فإن فَقَدَ المُعَلَّلُ شَرْطاً جُرَّ بحرفِ التعليل ، نحو : ﴿ خَلَقَ لَكُم ﴾ ــ (سورة البقرة ، من الآية (٢٩) ــ ......)) . قطر الندى : ١٩ ؛ شرح قطر الندى : ٢٢٦ .

وهو على الرغمِ من انّه لم يذكُر في كتابيهِ " شرح قطر الندى ، وشرح شذور الذهب " ، نصاً وتمثيلاً ، سوى لام التعليل ؛ إلّا أنَّهُ في كتابهِ "أوضح المسالك" قد مَثَّلَ للجرِ بحرف التعليل : ((من)) ، بقولهِ : ((ومتى فقد المعلل شرطاً منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجرهُ بحرفِ التعليل ، ففاقد الأول ، نحو : ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ (سورة الرحمن ، من الآية (١٠) ــ ؛ والثاني ، نحو : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ ــ (سورة الأنعام ، من الآية (١٥١) ــ ، ......)) . أوضح المسالك : ١٠٨ .

وقال ابن عقيل : ((فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعيّن جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو ((اللّام)) ، أو ((من)) ، أو ((في)) ، أو ((الباء)))) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٤ . وينظر : البهجة المرضية : ٨٢ .

(٥٣) سورة البقرة ، من الآية : (٢٩) .

(٥٤) وقال ابن هشام : ((... فإنّ المخاطبين هم العلّة في الخلق ، وخفض ضميرهم باللّام ؛ لأنّه ليس مصدراً)) . شرح قطر الندى : ٢٢٧ .

(٥٥) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٧ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٧ ؛ أوضح المسالك : ١٠٨ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٤

(٥٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٧ ــ ٢٢٨ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٨ ؛ أوضح المسالك : ١٠٨ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٤ .

(٥٧) البيت :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها   لَدَى السِّتْرِ ، إلّا لِبْسَةَ المُتَفَضّلِ

البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد أورده ابن هشام في " أوضح المسالك " : ١٠٨ ، وفي " شرح شذور الذهب " ، برقم : (١٠٩) : ٢١٨ ؛ وأورده الأشموني ، برقم : (٤٢٧) ؛ وأورده السيوطي في " البهجة المرضية " : ٨٢ .

الإعراب :

(جِئْتُ) : جاءَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، والتاء : ضمير متصل مبني في محل رفعٍ فاعل . (وقد) : الواو : واو الحال ، قد : حرف تحقيق . (نَضَتْ) : نَضَ : فعل ماضٍ ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محلِ نصبِ حال . (لنومٍ) : اللّام : حرف جر ، (نومٍ) مجرور باللّام وعلامة جره الكسرة وهو متعلّق بنض . (ثِيابَها) : ثيابَ : مفعول به لنض ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليهِ . (لدى) : ظرف مكان متعلّق بنض ، وهو منصوبٌ وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و(السترِ) مضاف إليهِ مجرور وعلامة جرهِ الكسرة الظاهرة على آخرهِ . (إلّا) : أداة استثناء . (لِبْسَةَ) : منصوب على الاستثناء ، ولِبْسَةَ مضاف ، و (المُتفضلِ) : مضاف إليهِ مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخرهِ .

الشاهد فيهِ :

قوله : (لنومٍ) فإنّ النوم علّة لخلعِ الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد ؛ لأنّها تخلع ثيابها قبل النوم ؛ فلذلك وجبَ جره باللّام الدالة على التعليلِ ، ولم يجز فيهِ أن يكون منصوباً ، لأنّ شرط نصبهِ اتحاده مع عاملهِ في الزمنِ وهو منتفٍ هنا . وهذا كما قاله الشيخ الدبان (رحمه الله تعالى) في متنِ كتابهِ .

(٥٨) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٨ ــ ٢٢٩ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٨ ــ ٢١٩ ؛ أوضح المسالك : ١٠٨ ــ ١٠٩ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٤ .

(٥٩) البيت :

وإنّي لتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العصفورُ بَلّلَهُ القَطْرُ

البيت لأبي صخرٍ الهذلي ، وقد أوردهُ ابن هشام في " شرح شذور الذهب " ، برقم : (١١٠) : ٢١٨ ، وفي " أوضح المسالك " : ١٠٩ ؛ وأورده ابن عقيل ، برقم : (٢٠٧) ، ٢ : ٢٠ ؛ والأشموني ، برقم : (٤٢٨) ، ٢ : ٣٤٧ ؛ والسيوطي في " البهجة المرضية " : ٨٢ .

الإعراب :

(وإنّي) : إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه . (لتعرُوني) : اللّام : لام الإبتداء ، تعرو : فعل مضارع ، والنون : نون الوقاية ، والياء : مفعول بهِ . (لذِكرَاكِ) : اللّام : حرف جر ، وذكرًا : مجرور بحرف الجر ، وهو مضاف ، والكاف : مضاف إليهِ من إضافة اسم المصدرِ إلى مفعولهِ ، وهي للمخاطبةِ . (هزّةٌ) فاعل تعرو . (كما) : الكاف: جارة ، وما مصدرية . (انْتَفَضَ) : فعل ماضٍ . (العصفورُ) : فاعل انتفض ، و (ما) ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكافِ ، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف صفة لهمزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور . (بَلّلَهُ) : بلل : فعل ماضٍ ، والهاء : مفعول بهِ لبلل . (القطر) : فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور ، و (قد) مقدّرة قبل الفعل ، أي : قد بلله (عند البصريين) .

والشاهد فيه :

قوله : (لذِكرَاكِ) فاللّام فيهِ للتعليل ، والتذكر علّة لعرو الهزة ، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة، لكن لمّا كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجبَ جر العلّة بحرفِ التعليل ، ولم يجز أن ينصب على أنَّه مفعول لأجلِهِ ؛ لأنَّ من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً . كما صرّح الشيخ الدبان (رحمه الله تعالى) في متن كتابهِ ، وابن هشام في "شرح قطر الندى" : ٢٢٩ .

(٦٠) سورة النحل ، من الآية : (٨) .

(٦١) والتقدير : ((لأن تركبوها)) . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٩ .

(٦٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٩ .

(٦٣) ينظر : أوضح المسالك: ١٠٩؛ شرح ابن عقيل، ١:٥٧٤ ؛ البهجة المرضية: ٨٢؛ الكتاب، ٣: ١٥٤

(٦٤) ينظر : أوضح المسالك: ١٠٩؛ شرح ابن عقيل، ١: ٥٧٤ ؛ البهجة المرضية: ٨٢؛ الكتاب ، ٣ : ١٥٤ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٤٩ .

فائدة :

قال ابن عقيل : ((المفعول له المُستكمل للشروطِ المتقدّمة له ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مجرداً عن الألفِ واللّامِ والإضافةِ .

والثاني : أن يكون مُحلّى بالألف واللّامِ .

والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلُّها يجوز أن تُجرَّ بحرفِ التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرّدَ عن الألف واللّام والإضافةِ النصبُ ، نحو : ((ضَرَبْتُ ابْنِي تأديباً)) ، ويجوز جرُّهُ ، فتقول : ((ضَرَبْتُ ابني لتأديبٍ)) ، ... ، وما صَحِبَ الألفَ واللّامَ بعكس المجرد ؛ فالأكثر جرّه ، ويجوز النصب ؛ فـ ((ضربتُ ابني للتأديب)) أكثرُ من ((ضربتُ ابني التأديب)) .

وأمّا المُضاف فيجوز فيهِ الأمران ــ النصبُ ، والجرُّ ــ على السواءِ ؛ فتقول : ((ضَرَبْتُ ابْني تأديبَهُ ، ولتأديبِهِ)))) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٧ ــ ٥٧٨ .وينظر : البهجة المرضية : ٨٢ .

(٦٥) قال الأشموني : ((وتقديمه على المفعول معه لقربِهِ من المفعولِ المطلقِ ؛ بكونهِ مستلزماً له في الواقعِ ؛ إذ لا يخلو الحدثُ عن زمانٍ ومكانٍ ؛ لأنَّ العامل يصلُ إليهِ بنفسهِ، لا بواسطةِ حرفٍ ملفوظ ، بخلافهِ)) . شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٦ .

(٦٦) قال ابن هشام : ((... المفعول فيه ، وهو المُسمَّى ظَرْفاً)) . شرح قطر الندى : ٢٢٩ . وينظر : شرح شذور الذهب : ٢١٩ ؛ أوضح المسالك : ١١٠ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٧٩ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٦ ؛ شرح الوافية : ٢١٤ .

(٦٧) قال ابن عقيل : ((... ، والناصبُ له ما وقعَ فيه ، وهو المصدرُ ، نحو : ((عجبتُ من ضَرْبِكَ زيداً ، يوم الجمعةِ ، عند الأمير)) ؛ أو الفعلُ ، نحو : ((ضربتُ زيداً ، يومَ الجمعةِ، أمام الأميرِ)) ؛ أو الوصفُ ، نحو : ((أنا ضاربٌ زيداً ، اليومَ ، عندك)))) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٠ .

قال ابن هشام : ((وحكمةُ النصب ، وناصبه اللّفظ الدّال على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللّفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ ((امكث هنا أزمنا)) ، وهذا هو الأصل .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : ((فرسخين ، أو يوم الجمعة)) ، جواباً لمن قال : ((كم سرت ؟ ، أو متى صمت ؟)) .

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ستِّ مسائلٍ ، وهي :

أن يقع صفة ، كـ ((مررتُ بطائرٍ فوق غصن)) .

أو صلة ، كـ ((رأيتُ الذي عندك)) .

أو حالاً ، كـ ((رأيتُ الهلال بين السحاب)) .

أو خبراً ، كـ ((زيد عندك)) .

أو مشتغلاً عنه ، كـ ((يوم الخميس صمتُ فيه)) .

أو مسموعاً بالحذفِ لا غير ، كقولهم : ((حينئذٍ الآن ، أي : ((كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن)))) . أوضح المسالك : ١١١ .

(٦٨) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٩ ؛ أوضح المسالك : ١١٠ ــ ١١١ ؛ شرح ابن عقيل، ١ : ٥٧٩ ــ ٥٨٠ ؛ شرح الأشموني، ٢ : ٣٥٦ ؛ الكتاب، ١ : ٢١٦ ، ٤٠٣.

(٦٩) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٢٩ ؛ أوضح المسالك : ١١٠ ــ ١١١ ؛ شرح ابن عقيل، ١ : ٥٧٩ ــ ٥٨٠ ؛ شرح الأشموني، ٢: ٣٥٦ ؛ الكتاب، ١ : ٢١٦ ، ٤٠٣ .

(٧٠) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠ ؛ أوضح المسالك : ١١١ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٢ ــ ٥٨٣ ؛ شرح الوافية : ٢١٤ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ .

(٧١) قال الأشموني : ((والمراد بالمبهم : ما دلَّ على زمنٍ غيرِ مقدّر ، كـ ((حين ، ومُدّةٍ ، ووقتٍ)) ؛ تقول : ((سرتُ حيناً ، ومُدّةً ، ووقتاً)))) . شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ .

(٧٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠ ؛ أوضح المسالك : ١١١ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٣ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ ؛ الكتاب ، ١ : ٢١٦ .

(٧٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠ ؛ أوضح المسالك : ١١١ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٣ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ ؛ الكتاب ، ١ : ٢١٦ .

(٧٤) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠ ؛ أوضح المسالك : ١١١ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٢ ــ ٥٨٣ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ .

(٧٥) جاء في هامش الأصل و(ب) بإحالةٍ : ((المُختصُ ما يُسألُ عنه بـ ((متى)) ، والمعدود بـ ((كم)) ، والمبهم ما لا يُسأل عنه بذلك)). وينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠.

(٧٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠ ؛ شرح شذور الذهب : ٢١٩ .

(٧٧) والمُبهمُ كما قالَ ابن هشام : ((نعني بهِ : ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينِهِ)) . وقال : ((وهو ما افتقر إلى غيرِهِ في بيانِ صورة مسمَّاه)) . أوضح المسالك : ١١١ .

وقال ابن الحاجب : ((وأمّا أسماء المكان ، فلم يقع منها هذا الموقع إلّا ما كان مبهماً ، وإنّما كان كذلك لِما في الفعلِ من الدلالةِ على الزمانِ المُبهم والمعيّن ، ولَمّا لم يكن للفعلِ دلالة على المكانِ المُعين، لم يُعَدَّ إليهِ ، وعُدّي إلى المُبهمِ لِما كان يتضمنه خاصة)) . شرح الوافية : ٢١٤ .

(٧٨) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠ .

(٧٩) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٠ ؛ شرح شذور الذهب : ٢٢٠ ؛ أوضح المسالك : ١١١ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٣ ؛ شرح الوافية : ٢١٥ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ ؛ الكتاب ، ١ : ٢٢٠ ، ٢٢١ ـ ٢٢٢ ، ٤٠٤ ؛ ٣ : ٢٦٧ ؛ ٤ : ٢٣٣ .

(٨٠) قال ابن هشام : ((أسماء الجهات الست ، وهي : ((الفَوقُ ، والتَحتُ ، والأعلى ، والأسفلُ ، واليمينُ ، والشمالُ ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراءُ ، والأمامُ)))) . شرح قطر الندى : ٢٣٠

وقال : ((وقولي : ((وعَكسَهُنَّ)) أشرتُ بهِ إلى ((الوراءِ ، والتحتِ ، والشمالِ)) ؛ وقولي : ((ونَحوهُنَّ)) أشرتُ بهِ إلى أنَّ الجهات وإن كانت ستاً لكن ألفاظها كثيرة)) . شرح قطر الندى : ٢٣١

(٨١) سورة يوسف ، من الآية : (٧٦) .

(٨٢) سورة مريم ، من الآية : (٢٤) .

(٨٣) سورة الأنفال ، من الآية : (٤٢) .

(٨٤) سورة الكهف ، من الآية : (٧٩)

(٨٥) سورة الكهف ، من الآية : (١٧) .

(٨٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ ؛ شرح الوافية : ٢١٥ ؛ الكتاب ، ١ : ٦٨ .

(٨٧) قال ابن هشام : ((ويلحق بأسماءِ الجهات : ما أشبهها في شدّةِ الإبهام والاحتياج إلى ما يبيّن معناها كـ ((عنْدَ ، ولَدَى)))) . شرح قطر الندى : ٢٣١ ؛ وينظر : شرح الوافية : ٢١٥ .

(٨٨) سورة البقرة ، من الآية : (٢٥٥) .

(٨٩) سورة ق ، من الآية : (٣٥) .

(٩٠) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ ؛ شرح شذور الذهب : ٢٢٣ ؛ أوضح المسالك : ١١١ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٣ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ .

(٩١) قال ابن هشام : ((... وأكثرهم يجعل هذا من المُبهمِ ، وحقيقة القول فيه : أنَّ منه إبهاماً واختصاصاً : أمّا الإبهام فمن جهةِ أنَّه لا يختص ببقعةٍ بعينها ، وأمّا الاختصاص فمن جهةِ دلالتهِ على كميةٍ معينةٍ ؛ فعلى هذا يصحُّ فيهِ القولان)) . شرح شذور الذهب : ٢٢٣ .

(٩٢) كـ ((الفرسخ ، والميل ، والبَريد)) . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ .

(٩٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ ؛ شرح شذور الذهب : ٢٢٣ ؛ أوضحالمسالك : ١١١ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٥٨ ؛ الكتاب ، ١ : ٢٢٢ .

(٩٤) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ .
(٩٥) سورة الجن ، من الآية : (٩) .
(٩٦) مصدر اسم المكان ومصدر عامله . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ .
(٩٧) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٣١ ؛ شرح شذور الذهب: ٢٢٣ ؛ شرح ابن عقيل، ١ : ٥٨٢ ــ ٥٨٣ .
(٩٨) وممّا وَرَدَ من ذلك شذوذاً ، ما أوردهُ ابن عقيل ، بقوله : ((وممّا وَرَدَ من ذلك قولهم : ((هو منِّي مَقْعَدَ القابلَةِ ، ومزجَرَ الكلبِ ، ومناطَ الثريَّا)) ، أي : ((كائن مقعد القابلة ، ومزجَر الكلب ، ومناط الثريا)) . والقياس : ((هو منّي في مَقْعَدِ القابلةِ ، وفي مَزجَر الكلب ، وفي مَنَاطِ الثريا)) ، ولكن نصب شذوذاً ، ولا قياس عليهِ)) . شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٣ .

وقال الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه "منحة الجليل ، بتحقيق وشرح ابن عقيل" : ((يقولُ العربُ : ((فلان منِّي مقعد القابلة)) ، يريدون أنَّه : ((قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأةِ)) ؛ ويقولون : ((فلان منِّي مزجر الكلب)) ، يريدون أنَّهُ : ((بعيدٌ كبعد المكان الذي تزجر إليهِ الكلب)) ، ويُرادُ بهذا الذم ؛ ويقولون : ((فلان منِّي مناط الثريا)) ، يريدون أنَّه : ((في مكانٍ بعيدٍ كبعد الثريا عمَّن يروم أن يتصل بها)) ، وهذا كناية عن عدم إدراكهِ في الشرفِ والرفعةِ ، يعني : أنَّه فريد في شرف ورفعة قدرهِ)). شرح ابن عقيل : هامش رقم: (٢) ، ١ : ٥٨٣

<u>فوائد :</u>
١. قال ابن هشام : ((وما عدا هذهِ الأنواع الثلاثة من أسماءِ المكانِ لا يجوز انتصابه على الظرفِ ؛ فلا تقول : ((صلّيتُ المسجدَ)) ، ولا : ((قُمتُ السُوقَ)) ، ولا : ((جَلَستُ الطَريقَ)) ؛ لأنَّ هذهِ الأمكنة خاصَّةٌ ، ألا ترى أنَّه ليس كلُّ مكانٍ يُسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً ؟ وإنَّما حكمك في هذهِ الأماكن ونحوها أن تُصرِّح بحرفِ الظرفيةِ وهو :((في)) . وقال الشاعرُ ــ وهو رجلٌ من الجنِّ سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوا شَخْصَهُ ــ يذكر النَّبيَّ (ﷺ) وأبا بكر (ﷺ) حينَ هَاجَرا :

جَزَى اللهُ رَبُّ النّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ ... رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتَي أُمِّ مَعْبَدِ
هُمَا نَزَلَا بالبرِّ ثُمَّ تَرَحَّلا ... فَأَفْلَحَ مَنْ أمسى رَفيقَ مُحَمَّدِ
فَيا لِقُصَيٍّ ما زَوَى اللهُ عَنْكُمُ ... بِهِ من فِعَالٍ لا تُجَازَى وسُؤْدَدِ *

وكان حقَّهُ أن يقول : ((قَلا في خيمتي أمِّ مَعبدِ)) ، أي : ((قيَّلا بها)) ــ أي : ((نَزَلا فيها وقت القيلولة)) ، وهي : وقت اشتداد الحر عند منتصف النهار ــ ، ويروى : ((حَلّا بدل قَالا)) ، والتقدير : ((حَلّا في خيمتي)) ، ولكنّه اضطر فأسقط ((في)) وأوصل الفعل بنفسه ، وكذا عملوا في قولِهِم : ((دَخلتُ الدّارَ ، والمسجِدَ)) ونحو ذلك ، إلّا أنَّ التوسع مع ((دَخَلتُ)) مُطَّرِدٌ ؛ لكثرةِ استعمالهم إيّاه)) . شرح شذور الذهب : ٢٢٣ ــ ٢٢٥ .

* والشاهد برقم : (١١٣) : ٢٢٣ ــ ٢٢٥ .

٢. لَمّا كانَ حَدُّ ((المفعول فيهِ)) : اسمٌ منصوبٌ تَسلَّطَ عليهِ عامل على معنى ((في)) الظرفية ، سواء كان اسم زمان ، أم اسم مكان .

قال ابن هشام : ((وعُلِمَ ممّا ذكرتُه أنَّه ليس من الظروف ((يوماً)) ، و((حيث)) من قولِهِ تعالى : ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ ــ سورة الإنسان ، آية :

(١٠) ـ ، وقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ ـ سورة الأنعام ، من الآية : (١٢٤) ـ ، فإنَّهما وإن كانا زماناً ومكاناً ، لكنَّهما ليسا على معنى ((في)) ، وإنّما المُراد أنَّهم يخافون نَفْسَ اليوم ، وأنَّ الله تعالى يعلمُ نفسَ المكانِ المُستحقٍ لوضعِ الرسالة فيه ؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً بهِ ، وعامل ((حيث)) فعلٌ مُقدَّرٌ دَلَّ عليه((أعلم)) ، أي : ((يعلمُ حيث يجعل رسالته)) ، وأنَّه ليس منهما أيضاً ، نحو :﴿ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ، من قولِه تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ـ سورة النساء ، من الآية : (١٢٧) ـ ، لأنَّهُ وإن كان على معنى ((في)) ، لكنَّه ليس زماناً ولا مكاناً)) . شرح قطر الندى : ٢٣٠ .

٣. قال ابن هشام : ((الظرف نوعان : متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة تشبهها ، كأن يستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليهِ ، كـ ((اليوم)) ، تقولُ : ((اليومُ يومٌ مباركٌ ، وأعجَبَني اليوم ، وأحببتُ يومَ قدومك ، وسرتُ نصفَ اليوم)) . وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُقارق الظرفية أصلاً ، كـ ((قَط ، وعوض)) ـ ولا يُستعملان إلّا بعد نفي ـ ، تقولُ : ((ما فعلته قط ، ولا أفعله عوض)) ؛ وما لا يخرج عنها إلّا بدخولِ الجار عليهِ ، نحو : ((قبل ، وبعد ، ولدن ، وعند)) ، فيُحكَم عليهنَّ بعدم التصرف مع من تدخل عليهن ، إذ يخرجن عن الظرفية إلى حالةٍ شبيهةٍ بها، لأنَّ الظرف والجار والمجرور أخوان)) . أوضح المسالك : ١١٢ .

(٩٩) قال ابن هشام : ((وإنّما جُعِلَ آخرَهَا في الذكرِ لأمرين :

أحدهما : أنَّهم اختلفوا فيه ، هل هو قياسي أو سماعي ؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنَّهُ قياسي .

والثاني : أنَّ العاملَ إنّما يَصِلُ إليهِ بواسطةِ حَرفٍ ملفوظٍ بهِ ، وهو ((الواو)) ، بخلافِ سائر المفعولات)) . شرح شذور الذهب : ٢٢٥ .

(١٠٠) قال ابن هشام : ((خَرَجَ بذكرِ ((الاسم)) الفعلُ المنصوبُ بعد ((الواو)) في قولك : ((لا تأكل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللّبن)) فإنَّهُ على معنى الجمع ، أي : ((لا تَفعَلْ هذا مع فعلك هذا)) ، ولا يُسمى مفعولاً معه ؛ لكونهِ ليس اسماً ، والجملة الحالية في نحو : ((جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ)) ، فإنَّهُ وإن كان المعنى على قولك : ((جاءَ زيدٌ مع طلوع الشمس)) إلّا أنَّ ذلك ليس باسمٍ ولكنَّهُ جملة)) . شرح قطر الندى : ٢٣١ .

(١٠١) قال ابن هشام : (([وخَرَجَ بذكرِ] ((الفضلة)) ما بعد ((الواو)) في نحو : ((اشتركَ زَيْدٌ وعمرو)) ؛ فإنَّهُ عُمْدَةٌ لأنَّ الفعل لا يستغنى عنه ، لا يقال : ((اشتَرَكَ زيدٌ)) ؛ لأنَّ الاشتراك لا [يتأكَّد] إلّا بين اثنين ، وبذكرِ ((الواو)) ما بعد ((مع)) في نحو : ((جاءَني زيدٌ مع عمرو)) ، وما بعد ((الباء)) في نحو : ((بِعتُكَ الدارَ بأثاثها)) ، وبذكرِ إرادة التنصيص على المعيّة ، نحو : ((جاءَ زيدٌ وعمرو)) إذا أُريد مجرد العطف)) . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ . (بتصرف)

(١٠٢) ولا يجوز النصب في نحو قولهم : ((كلُّ رَجُلٍ وضيعتُهُ)) خلافاً للصيرمي ؛ لأنَّك لم تذكر فعلاً ولا ما فيهِ معنى الفعل ، وكذلك لا يجوز : ((هذا لكَ وأباك)) بالنصبِ لأنَّ اسم الإشارة وإن كان فيهِ معنى

الفعل وهو ((أشيرُ)) لكنَّه ليس فيهِ حروفه . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ ؛ شرح شذور الذهب : ٢٣٠ .

(١٠٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ ؛ شرح شذور الذهب : ٢٢٥ ؛ أوضح المسالك : ١١٣ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٩٠ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٦١ ؛ البهجة المرضية : ٨٥

(١٠٤) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣١ .

(١٠٥) ينظر : شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٩٠ .

(١٠٦) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٣١ ؛ وينظر : هامش رقم : (٢) : ٢٢ من هذا البحث.

(١٠٧) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٣١ ؛ وينظر : هامش رقم : (٢) : ٢٢ من هذا البحث.

(١٠٨) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٣١ ؛ وينظر : هامش رقم : (٣) : ٢٢ من هذا البحث.

(١٠٩) ينظر : شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٩٢ ـ ٥٩٣ ؛ البهجة المرضية : ٨٥ ؛ الكتاب ، ١ : ٣٠٣ ؛ شرح الأشموني ، ٢ : ٣٧٦ ـ ٣٨٠ .

(١١٠) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ .

(١١١) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ .

(١١٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ .

(١١٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ .

(١١٤) البيت :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتِي مِثْلَهُ   عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

البيت لأبي الأسود الدؤلي على المشهور ، استشهدَ بهِ سيبويه في " الكتاب " ونسبه إلى الأخطل : برقم : (٤٢٥) ، ٣ : ٤٢ . واستشهدَ بهِ ابن هشام ونسبه إلى أبي الأسود الدؤلي في : " شرح قطر الندى " : برقم : (٢٣) : ٧٧ ؛ و" أوضح المسالك " : ٢٤٣ ؛ و" شرح شذور الذهب " : ابرقم : (١١٤) : ٢٢٦ ـ ٢٢٧ . واستشهدَ بهِ ابن عقيل في " شرحهِ " : برقم : (٣٢٨) ، ٢ : ٣٥٣ .

الإعراب :

(لا) : ناهية . (تَنْهَ) : فعل مضارع مجزوم بـ (لا) وعلامة جزمهِ حذف الألف والفتحة قبلها دليلٌ عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيهِ وجوباً تقديره : أنت . (عَنْ خُلُقٍ) : (عَنْ) : حرفُ جرٍ . (خُلُقٍ) : اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلّق بـ (تنهى) . (وتأتِي) : الواو بمعنى مع . (تأتِي) : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية بعد واو المعيّة ، وفاعله ضمير مستتر فيهِ وجوباً تقديره : أنت . (مِثْلَهُ) : (مِثْلَ) : مفعول بهِ لـ (تَأتِي) ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى (خُلُقٍ) مضاف إليهِ . (عارٌ) : مبتدأ . (عَلَيْكَ) : (على) حرفُ جرٍ . و(الكاف) ضمير المخاطب ضمير متصل مبني في محلِ جرٍ بحرفِ الجر ، والجار والمجرور متعلّق بمحذوفِ خبر المبتدأ . (إذا) ظرفية تضمنت معنى الشرط . (فَعَلْتَ) : (فَعَلَ) : فعل ماضٍ مبني على الفتح . و(التاء) : ضمير متصل مبني في محلِ رفعِ فاعل ، والجملة من الفعلِ والفاعلِ في محلِ

جرٍ بإضافةِ إذا إليها . (عظيمٌ) : نعت أو صفة لعار ، وهو الذي سوّغَ الابتداء بـه ؛ وجـواب إذا محذوف يدل عليهِ الكلام السابق ، والتقدير : إذا فعلت فإنَّهُ عارٌ عظيمٌ عليك .

والشاهد فيه :

قوله : (وتأتي) فإنَّ هذهِ الكلمة مسبوقة بواو دالّة على المعيّة ، ومع ذلـك لا يجـوز أن تُـسمى مفعولاً معه ؛ لأنّها فعل ، وليست اسماً .

(١١٥) وذلك لمانعٍ صِنَاعيٍّ ((لفظي)) . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ .

(١١٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ .

(١١٧) سورة المؤمنون ، الآية : (٢٢) .

(١١٨) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ .

(١١٩) أراد بقولِهِ : ((ما لم يذكرهُ صاحب "القطر")) ، أي : ما لم يذكرهُ صاحب "القطر" في كتابِهِ : "قطر الندى، وشرحه"

(١٢٠) ينظر : أوضح المسالك : ١١٣ .

(١٢١) ينظر : أوضح المسالك : ١١٣ .

(١٢٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ ـــ ٢٣٣ .

(١٢٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٢ ـــ ٢٣٣ .

(١٢٤) قال ابن هشام : ((وقد استفيد من تمثيلي بـــ ((كُنْ أَنْتَ وزَيْداً كالأخ)) أنَّ ما بعد المفعول معـه يكون على حَسَب ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلّا لقلت: ((كالأخوين)) ، هذا هو الصحيحُ وممّـن نَصَّ عليهِ ابنُ كَيْسانَ ، والسماعُ والقياسُ يقتضيانهِ ، وعن الأخفش إجـازة مطابقتهمـا قياسـاً علـى العطف، وليسَ بالقَويِّ)) . شرح قطر الندى : ٢٣٣ ـــ ٢٣٤.

(١٢٥) أراد بقولِهِ : ((من غيرِ ضعف)) ، أي : من غيرِ ضعفٍ في اللّفظِ ، ولا في المعنى . ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٤ .

(١٢٦) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٤ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٩٤ .

(١٢٧) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٣٤ ؛ شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٩٤ .

(١٢٨) البيت :

عَلَفْتُهَا تِبْنَاً ومَاءً بَارِداً   حتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا

لم أقف على نسبةِ لقائلِهِ ، وقد استشهَدَ بهِ ابن هشام في كتابِهِ " شرح شـذور الـذهب " بـرقم : (١١٥) : ٢٢٨ ؛ وفي " أوضح المسالك " ذكر شطر الشاهد من البيتِ : ١١٤ ؛ واستشهد بهِ ابـن عقيل في " شرحهِ " وذكر شطر الشاهد من البيتِ ، برقم : (١٦٦) : ٥٩٥ ؛ واستشهد بهِ الأشـموني في " شرحهِ " ، برقم : (٤٤١) ؛ واستشهد بهِ السيوطي في " البهجة المرضية " : ٨٥ .

الإعراب :

(عَلَفْتُهَا) : (عَلَفَ) : فعل ماضٍ مبني على الفتحِ ، و(التاء) : ضمير متصل مبني في محلِ رفعٍ فاعل ، و(ها) : مفعول بهِ أول . (تِبْنَاً) : مفعول بهِ ثانٍ منصوب وعلامة نصبهِ الفتحة الظاهرة على آخرهِ . (ومَاءً) : (الواو) : حرف عطف ، عطفت جملة على جملةٍ ، (ماء) : مفعول بهِ منـصوب وعلامة نصبه الفتحة ، لفعلٍ محذوف ، تقديره : وسقيتها ماءً ، وهذهِ الجملة معطوفة بـــ (الـواو)

على الجملةِ السابقة . (بارداً) : صفة للماءِ منصوب وعلامة نصبهِ الفتحة الظاهرة على آخرهِ . (حتى) : حرف غاية وجر .(غدت) : (غدا) فعل ماضٍ منصوب وعلامة نصبهِ الفتحة المُقدَّرة على الألفِ منع من ظهورِها التعذر ، و(التاء) : علامة التأنيث . (هَمَّالةً) : حال من فاعلِ (غدت) . (عَيْنَاهَا) : (عَينا) : فاعل (غدت) مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنَّه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائبة (ها) مضاف إليهِ ، و(غدت) مع ما بعده في تأويلِ مصدر مسبوق بـ (أن) محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بـ (حتى) ، والجار والمجرور متعلِّق بـ (علف) ، وتقدير الكلام : علفتها تبناً وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عيناها .

الشاهد فيه :

قوله : (وماءً) ؛ فإنَّه لا يمكن عطفه على ما قبله ؛ لكون العامل في المعطوفِ عليهِ لا يصح تسليطه على المعطوفِ مع بقاءِ معنى هذا العامل على حالِهِ .

ويروى الشاهدَ عجزاً لبيتٍ آخر ، وهو :

لمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وارداً عَلَفْتُهَا تبناً وماءً بارداً

(١٢٩) ينظر : شرح شذور الذهب: ٢٣٠ ؛ أوضح المسالك: ١١٤؛ شرح ابن عقيل، ١ : ٥٩٥ ـ ٥٩٦ ؛ البهجة المرضية : ٨٥ .

(١٣٠) سورة طه : الآية (١١٤) .

(١٣١) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح . سنن الترمذي، رقم الحديث: (١٣٧٦)، ٣:٦٦٠.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم .

٢. أوضح المسالك إلى ألفيةِ ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري النحوي (ت ٧٦١ هـ) ، ومعه كتاب : "بغية السالك إلى أوضح المسالك" ، تأليف : عبد المتعال الصعيدي ، دار العلوم الحديثة (بيروت / ١٩٨٢ م) .

٣. البهجة المرضية في شرح الألفية ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٤. الجامع الصحيح سنن الترمذي(سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي (بيروت) .

٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت ٧٦٩ هـ) ، شرح وتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار العلم (بيروت ـ لبنان) ، وطبعة : انتشارات استقلال ، مطبعة عترت ، ط ٢ .

٦. شرح الأشموني على ألفيةِ ابن مالك ، المسمى : "منهج السالك إلى ألفيةِ ابن مالك" ، الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) ، شرح وتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٣

٧. شرح شذور الذهب في معرفةِ كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري النحوي (ت ٧٦١ هـ) ومعه كتاب : "منتهى الأرب بتحقيقِ شرح شذور الذهب" ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية وصيدا (بيروت / ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م) .

٨. شرح قطر الندى ، وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري النحوي (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب : "سبيل الهدى بتحقيقِ شرح قطر الندى" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد ، (١٩٦٣م) ، ط ١١ .

٩. شرح الوافية ، نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، دراسة وتحقيق : د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب (النجف الأشرف / ١٩٨٠م) .
١٠. الكتاب "كتاب سيبويه" ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (سيبويه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب (بيروت / لبنان) .
١١. المصباح في علم النحو ، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، الشهير بالمطرزي، تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد سيد طلب، مكتبة الشباب بالمنيرة ، ط ١ .